



التاريخ: 2020/11/29

السلطات السودانية تتحمل المسؤولية عن وفاة اللواء الطبيب المعتقل عبد الله البشير نتيجة الإهمال الطبي

تدّرع السلطات السودانية بنقل البشير إلى المستشفى لا يعفيها من المسؤولية

خطر متصاعد يهدد المعتقلين السودانيين في ظل استمرار جائحة كورونا

حمّلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا السلطات السودانية المسؤولية عن وفاة اللواء الطبيب المعتقل عبد الله أحمد حسن البشير بعد صراع مع المرض، وتعرضه للإهمال الطبي الجسيم منذ احتجازه قبل عام، ورفض الإفراج عنه على الرغم من تدهور حالته الصحية.

وذكرت المنظمة أن المعتقل المتوفى عبد الله البشير تعرض للتوقيف قبل عام بتاريخ 14-11-2019 وتم احتجازه في سجن "كوبر" في الخرطوم وكان حينها في حالة صحية جيدة، إلا أنه وبعد فترة من الاحتجاز التعسفي تردت حالته الصحية بصورة كبيرة، وتأخرت استجابة إدارة السجن لمطالبات الأسرة بالنقل إلى المستشفى حتى فبراير/شباط 2020، حيث نُقل إلى مستشفى العلياء وأكّدت الفحوصات إصابته بمرض السرطان.

وأضافت المنظمة أن المعتقل المتوفى نُقل بطلبٍ من أسرته إلى مستشفى خاصّ تولّى فيه ذووه نفقة علاجه، إلا أنه أُصيب بفايروس كورونا قبل حوالي أسبوعين، ليُنقل مجدداً إلى مستشفى العلياء، حيث استمرّت حالته في التردّي إلى أن وافته المنية صباح السبت 28 نوفمبر/تشرين الثاني.



وشددت المنظمة على أن تدرّج السلطات السودانية بنقل البشير إلى المستشفى لا يعفيها من المسؤولية، فاستمرار احتجازه دون محاكمة، وتأخر نقله إلى المستشفى وإهمال مواعيد جرعاته العلاجية، ورفض طلبات أسرته بنقله للعلاج خارج السودان على نفقتهم الخاصة، أو الإفراج عنه لظروفه الصحية، هو تعسف ساهم بشكل مباشر في وفاته، خاصة وأنه لم يصدر بحقه حكم إدانة.

وحذرت المنظمة من الخطر الذي يهدد كافة المعتقلين في مقر الاحتجاز السودانية خاصة في ظل استمرار جائحة كوفيد-19 حيث تتعامل السلطات باستهتار بالغ مع الحالات الصحية للمعتقلين، وتتجاهل الدعوات والمطالبات الحقوقية بالإفراج عنهم، رغم أن غالبية المعتقلين من كبار السن ويعانون من ظروف صحية هشّة تستوجب عناية خاصة لا توفرها مقر الاحتجاز ولا المستشفيات التابعة لها.

وطالبت المنظمة الجهات المعنية في المجتمع الدولي بفتح تحقيق في حالات الوفاة في السجون السودانية نتيجة الإهمال الطبي، والتدخل لإنقاذ حياة المعتقلين في ظل ممارسات الحكومة السودانية التعسفية واللامسؤولة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا